الهيتي، د. عبدالستار. (١٩٩٥). تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات. في: «بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات» تحرير د. فتحي ملكاوي ود. محمد أبوسل. عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ص (٤٣٩-٤٦٠)

تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات: الواقع والطموح

د. عبد الستار الهيتي

كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وأصحابه الطيبين والطاهرين. وبعد:

فلا تزال الدراسة في ميدان الاقتصاد الإسلامي جديدة على المكتبة العربية الإسلامية، قياساً إلى مجالات البحث الأخرى في ميادين الثقافة الإسلامية. إذ لم يفرد علماء الإسلام القدامى -على مدى تاريخ الفكر الإسلامي- كتاباً مستقلاً يعالج موضوعاته، على نحو ما عهدناه في مجالات التشريع الأخرى. وإنما تشعبت بحوثه وعناصره ومفرداته هنا وهناك، وفقاً للمنهجية التي سلكها الفقهاء في تبويبهم وتوزيعهم الأحكام الشرعية - التعبدية منها والعملية.

لذلك بقي في هذا الجانب الحساس في حياة الأفراد والمجتمعات، متسع كبير تتناوب فيه الأفكار الوضعية بين الحين والآخر، لتجرب نظرياتها وأفكارها على البشرية. فيدعي أنصار كل مدرسة أن فلسفتها هي الحل السليم والدواء الشافي، للخروج من المأزق الذي تقع فيه الأمم. إلاّ أن كلا من التجربة والتطبيق

قد أثبتا عجز هذه الأفكار - على اختلافها وتباين وجهات نظرها - عن حل عقدة المشكلة بهذا الخصوص.

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فقد فرض الإسلام العلم، ودعا المسلمين إلى الاهتمام به، باعتباره الخطوة اللازمة قبل العمل، لينطلقوا في عملهم على بصيرة وهدى فيعتنقون الحق ويقيمونه، ويزهقون الباطل ويرفضونه، ولذلك قال تعالى: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقّهوا في الدين ولينذِروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾[1].

لقد برزت أهمية الاقتصاد الإسلامي في السنوات الأخيرة، وبخاصة بعد ظهور وانتشار فكرة تأسيس المصارف الإسلامية في العالم، التي تقوم معاملاتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ورفض مبدأ الفائدة في التعامل، واعتماد مبدأ الربح والخسارة في مجالات الاستثمار المتعددة. وقد صدرت دراسات وبحوث كثيرة قام بها مجموعة من العلماء والمفكرين الإسلاميين شملت العناصر الأساسية التي يرتكز عليها المذهب الاقتصادي الإسلامي. كما عقدت مؤتمرات وأقيمت ندوات وحلقات علمية متخصصة، عالجت المعاملات المستجدة التي واجهت المصارف الإسلامية، للوقوف على رأي الإسلام في كل معاملة من تلك المعاملات.

وفي الآونة الأخيرة برزت فكرة الكتابة الجماعية، المتمثلة في عدد من الرسائل العلمية لمرحلتي الماجستير والدكتوراة، في الكثير من الجامعات العربية والإسلامية، عالجت شتى الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي، الأمر الذي يدعونا الى التركيز على هذا الجانب، وتقييمه للوصول إلى حالة مثلى في تدريس هذه المادة، في المراحل الجامعية وخاصة في كليات الشريعة والعلوم الإسلامية.

---

[1] سورة التوبة ، آية ١٢٢.

فوائد الدراسات في مجال الاقتصاد الإسلامي:

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الإهتمام ببحوث الاقتصاد الإسلامي، يعد فريضة شرعية على كل طالب علم. إذ إنه ليس من المنطق أن نهجر الاقتصاد الإسلامي المستمدة أحكامه من مفاهيم الكتاب والسنة، في الوقت الذي نعنى فيه بالنظم الاقتصادية الوضعية المستوردة من الشرق والغرب، لا سيما أن كثيراً من عناصر تلك النظم الوضعية مرفوضة من الناحية الشرعية، كما أنه ليس من المنطق أن نقف أمام قوله تعالى ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾[٢] ونحن نستعين بغيره في ميدان التعامل المالي والاقتصادي.

لقد سعى الاستعمار وأعوانه إلى عزل أبناء الأمة الإسلامية عن ثقافتهم الأصيلة، واستبدال ثقافات بعيدة عن شريعتهم بها، ربما تكون منافية لأهدافها وخصائصها، حتى أوهموا علماءنا وأساتذتنا أن الإسلام دين عبادات فقط، لا دخل له بالاقتصاد أو الإدارة أو المحاسبة أو السياسة أو الحكم. الأمر الذي أدى إلى أن يتصور الكثير من هؤلاء المحسوبين على الإسلام، أن أصل العلم والتقدم إنما يتمثل في المفاهيم والنظريات، التي ترد إلينا من البلاد الشرقية والغربية.

إزاء هذا الواقع الذي عاش فيه أبناء الأمة الإسلامية ردحاً كبيراً من الزمن، صار من الضروري والمحتم شرعاً أن نتعامل مع سائر العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتربوية وفق مفاهيمها الإسلامية الخاصة، النابعة من الكتاب والسنة بأسلوب مستقل بعيد عن التأطير، ومحاولات إسقاط المصطلحات الوضعية على المفاهيم الإسلامية؛ لأن من شأن هذا الأسلوب التقليل من أهمية المفاهيم الإسلامية، وجعلها بشكل أو بآخر منضوية تحت النظريات الوضعية، التي هي من

---

[٢] سورة الفاتحة ، آية ٥.

صنع البشر. ولا شك في أن هذا يعد منافياً لمبدأ الأصالة والاستقلالية، الذي يمثل أهم خاصية من خصائص أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي ميدان الاقتصاد الإسلامي، الذي هو موضوع بحثنا، لا بد لنا من أن نقوم بعملية تطهير لأفكار الطلبة، من المفاهيم التي تتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية؛ إذ أصبح ذلك ضرورة ملحة، وخاصة بعد إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية وتوسيع انتشارها على الساحة العالمية، كالمصارف الإسلامية وشركات التأمين الإسلامية وشركات الاستثمار، التي تقوم معاملاتها على أساس شرعي، والتي هي في أمس الحاجة إلى جيل مؤمن بالمفاهيم الاقتصادية الإسلامية وإلى كادر يدير دفتها، وفق أحكام الشرع الحنيف، لتتخلص هذه المؤسسات الخدمية الإسلامية من عملية الازدواج في تنفيذ اعمالها المصرفية، بين ما هو سائد في المصارف الربوية، وبين ما يجب أن تسير عليه معاملات المصارف الإسلامية. ويمكن لنا أن نسجل بعض الفوائد التي تتحقق للإنسان وللمجتمع الإسلامي، من خلال توجيه الجهود نحو الدراسات في مجال الاقتصاد الإسلامي، ومن هذه الفوائد ما يأتي:

١- الجانب التعبدي:

إن الاهتمام بالبحوث والدراسات في الاقتصاد، شأنه شأن الموضوعات الإسلامية الأخرى، يحمل جوانب تعبدية تزيد الفرد إيماناً والتصاقاً بدينه، وتمسكاً بالمعارف الشرعية المستمدة من عقيدته، وبذلك يحيا حياة طيبة في الدنيا، ويفوز برضاء الله في الآخرة. يدلل على ذلك أنه إنما يعتمد في دراسته وبحثه، على نصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة اللذين يقول فيهما رسول الله - ﷺ -: « تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا

بعدي أبداً؛ كتاب الله وسنتي»[٣]. وبذلك نضمن أن المادة المعرفية التي يعيش الطالب بين جنباتها، ويعمل جهده من خلالها، تكون متمثلة بالمصدرين التشريعيين الأساسيين اللذين تستمد منهما الشريعة الإسلامية أحكامها وضوابطها.

٢- الجانب السلوكي:

وبما أن الدارس للاقتصاد الإسلامي يجد نفسه ملزماً بالاطلاع على سلوك السلف الصالح وتصرفاتهم منذ عهد الصحابة، كما أنه يكون ملزماً لمتابعة أقوالهم وحلولهم التي يقدمونها، لكثير من المشكلات الحياتية التي جابهتهم، أو عرضت عليهم- فإن شكل هذه الدراسة وأسلوب مثل هذا البحث، يؤثر في مثل وسلوكات الباحث وأخلاقه، ويغرس فيه جانباً من جوانب فضائل الأخلاق، مثل الإخلاص والصبر ومحاسبة الضمير ومراقبة الله تعالى، لأن كل هذه الخلال من سمات المسلم وخصائصه.

٣- صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان:

ذلك أن البحث في التراث الإسلامي في مجال الأمور المالية والاقتصادية، وإظهار ما يحتوي الفكر الإسلامي من مفاهيم ومباديء، وقواعد ونظم، ودراسة التطبيق المعاصر لها، يبين للناس مدى صلاحية أحكام الشريعة الإسلامية، لأن تأخذ دورها في حياة الأمة، وتسد الفراغ الحاصل لدى مسلم اليوم في هذا المجال من مجريات الحياة المعاصرة. الأمر الذي يثبت صلاحية الشريعة للتطبيق في كل زمان ومكان، باعتبارها المنقذ الوحيد لما تعانيه البشرية من أزمات عقائدية وخلقية واجتماعية واقتصادية وسياسية.

---

(٣) سنن ابي داوود . سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي. بيروت، دون تاريخ. ج٢، ص ١٨٥.

٤- إبراز مكانة المدرسة الاقتصادية الإسلامية:

تساعد دراسة أبحاث الاقتصاد الإسلامي في إبراز شكل المدرسة الاقتصادية الإسلامية، وإظهارها إلى حيز الوجود، وبيان أفضليتها على المدارس الاقتصادية الأخرى. كما أن في هذه الدراسة والبحث تحفيزاً للقائمين على أمر المؤسسات التعليمية (المدارس والمعاهد والجامعات)، للعمل على تنقية المناهج من الأفكار المادية، البعيدة عن المنهج الإسلامي وإدخال القواعد الإسلامية، مما يؤدي إلى بناء طالب العلم بناء متكاملاً سليماً، لا تعارض فيه بين البناء الروحي والبناء المادي. وبهذا نتمكن من تخريج أجيال صالحة للعمل في بيئة إسلامية، للخروج من المشاكل الاقتصادية المعاصرة، وفق ما يرسمه لنا المنهج الاقتصادي الإسلامي.

وتأسيساً على ما تقدم، فإننا نجد أنفسنا أمام واجب شرعي، وفريضة حتمية لا يجوز أن نتخلى عنها أو نفرط بها. هذا الواجب يتمثل في ضرورة الاهتمام بدراسة الاقتصاد الإسلامي، وإنشاء أقسام خاصة تقوم بتدريس هذه المادة الشرعية. خاصة في كليات الشريعة والعلوم الإسلامية، لتكون على قدم المساواة مع المواد الأخرى، التي تعنى بها هذه الكليات وتهتم بها.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مسألة تدريس الاقتصاد الإسلامي، والوقوف على أهميته، تجاوزت مرحلة المناقشة وإبداء الآراء، ووصلت إلى درجة القناعة بضرورة البحث عن جزئيات هذا المذهب وعناصره الأساسية. وقد أثبتت الندوات العلمية والمؤتمرات المختصة في هذا الجانب، عمق الحلول التي يقدمها المذهب الاقتصادي الإسلامي لكثير من المشكلات الاقتصادية، التي يعاني منها العالم اليوم.

وسنتعرض هنا لبعض الجوانب المتعلقة ببحوث هذا المذهب؛ من مؤتمرات وندوات علمية ومجلات ذات طابع اختصاصي، لنقف على ما يحتويه هذا العلم من مفردات وجزئيات، تصلح لأن تكوّن نظاماً اقتصادياً مستقلاً، بعيداً عن التأثيرات الجانبية، أو محاولات إسقاط بعض المفاهيم الوضعية على مفاهيم هذا المذهب الإسلامي.

مؤتمرات وندوات عقدت للاقتصاد الإسلامي:

كان بفضل الصحوة الإسلامية في مجال الاقتصاد وفروعه المختلفة، ان عقدت على مدى السنوات الأخيرة الكثير من المؤتمرات والندوات المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي، وقدمت معالجات كثير من عناصر وجزئيات الاقتصاد الإسلامي. كما برز الاهتمام بالدراسات والبحوث، ولا سيما في مجال الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) في الكثير من الجامعات الإسلامية.

ومن أهم تلك المؤتمرات والندوات ما يلي: [٤]

١- المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، الذي نظمته جامعة الملك عبد العزيز في جدة فيما بين ٢١ - ٢٦ صفر ١٣٩٦ هـ الموافق ٢١-٢٦ شباط ١٩٧٦ م. بمكة المكرمة.

٢- المؤتمر الأول للمصرف الإسلامي، الذي نظمه بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية فيما بين ٢٣-٢٥ جمادى الآخرة ١٣٩٩ هـ الموافق ٢٢-٢٤ مايو ١٩٧٩ م. بدبي.

---

[٤] بحوث ودراسات مقترحة في مجالات الاقتصاد الإسلامي . د. حسين شحاته. مجلة الاقتصاد الإسلامي . بنك دبي الإسلامي ، العدد ٢٧ صفر ١٤٠٤ هـ، ص ١٩.

٣- المؤتمر الثاني العالمي للاقتصاد الإسلامي، الذي نظمته الجامعة الإسلامية في إسلام آباد باكستان فيما بين ٤-٦جمادى الآخرة١٤٠٣هـ الموافق ١٩-٢١ آذار ١٩٨٧م.

٤- المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي، الذي نظمه بيت التمويل الكويتي فيما بين ٦-٨ جمادى الآخرة ١٤٠٣هـ. الموافق ٢١ - ٢٣ آذار١٩٨٣م.

٥- مؤتمر التأمين والاستثمار في الإسلام، الذي نظمته جمعية العلماء الاجتماعيين المسلمين بالولايات المتحدة، بالاشتراك مع جامعة كورنل الأميركية في ولاية نيويورك في إبريل ١٩٨١م.

٦- ندوة البنوك الإسلامية، التي نظمتها جامعة الازهر في القاهرة في ٩ شوال ١٤٠٢ هـ الموافق ٢٩ تموز ١٩٨٢م.

٧- الندوة العالمية للاقتصاد الإسلامي، التي نظمت بباريس في نيسان ١٩٨٣م.

٨- ندوة الاقتصاد الإسلامي، التي نظمت من قبل معهد البحوث والدراسات العربية في بغداد، بالتعاون مع كلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الأردنية. وعقدت في عمان فيما بين ٩-١١ شباط ١٩٨٣م.

٩- ندوة المصرف العراقي الإسلامي. وهي ندوة تعريفية بأنشطة المصرف وأعماله التي عقدت بتاريخ ١٩٩٤/٢/٤م.

١٠- الملتقى الدولي حول الإسلام والبعد الحضاري، الذي نظمته كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية في بغداد فيما بين ٢٨-٣٠ آذار ١٩٩٤م. وخصصت فيه اربعة محاور أساسية لموضوعات الاقتصاد الإسلامي والادارة الإسلامية.

١١- المؤتمر العالمي لمستجدات العمل المصرفي الإسلامي، الذي نظمه البنك الإسلامي الأردني، بالاشتراك مع الجامعة الأردنية فيما بين ٢-٤ مايو ١٩٩٤م.

وقد أثبتت هذه المؤتمرات والندوات وغيرها، التي عقدت من قبل أصحاب الاختصاص في هذا المجال، أهمية الاقتصاد الإسلامي، وضرورة اعتماد الطروحات التي يقدمها الإسلام في عملية تنظيم المال، للإسهام في وضع الحلول الموضوعية لكثير من مشكلات الاقتصاد، التي يعاني منها عالم اليوم، ومن أجل صياغة مدرسة اقتصادية تعتمد مبدأ الحلال والحرام في معالجتها، وتعتمد التكييف الشرعي لجميع جوانب أركان العملية الاقتصادية الاستثمارية، مرتبطة مع الأهداف العقائدية والأخلاقية، التي يدعو إليها الدين الإسلامي الحنيف.

المجلات المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي:

ولم يقتصر الأمر في هذا الميدان على الندوات والمؤتمرات الموسمية أو السنوية. وإنما تعداه إلى صدور عدد غير قليل من المجلات والنشرات، التي تعنى بالاقتصاد الإسلامي وتبحث في أركانه وأسسه.

ومن أهم تلك المجلات والنشرات ما يلي: [٥]

١- مجلة البنوك الإسلامية. التي يصدرها الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية في القاهرة وتصدر كل شهرين.

٢- مجلة الاقتصاد الإسلامي التي يصدرها بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وتصدر أول كل شهر عربي.

٣- مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، التي يصدرها المركز العالمي لبحوث الاقتصاد الإسلامي في جدة؛ وهي مجلة نصف سنوية.

---

[٥] أبحاث ودراسات مقترحة في مجالات الاقتصاد الإسلامي.د. حسين شحاته، مصدر سابق، ص١٧.

٤- مجلة المسلم المعاصر، التي تصدرها مؤسسة المسلم المعاصر في بيروت؛ وهي مجلة ربع سنوية، وفيها حقل خاص للاقتصاد الإسلامي.

٥- النشرات التي تصدرها المصارف الإسلامية مثل: نشرة بنك فيصل الإسلامي. ونشرة المصرف الإسلامي الدولية للاستثمار والتنمية في مصر، ونشرة بنك دبي الإسلامي، ونشرة البنك الأردني الإسلامي وغيرها، وجميعها نشرات سنوية تعريفية بالأعمال والأنشطة، التي تقوم بها هذه المصارف الإسلامية.

الاقتصاد الإسلامي في الجامعات:

قبل أن نتكلم عن المكانة التي يجب ان يكون عليها الاقتصاد الإسلامي في الجامعات، لا بد من الإشارة إلى أن هناك عدداً من الجامعات العربية والإسلامية، أقرت مبدأ تدريس هذه المادة، وأنشأت لها مساقات تدريسية، وربما أقساماً مستقلة نشير إلى بعض منها: [٦]

١- كلية التجارة - جامعة الازهر- القاهرة ؛ إذ تم إنشاء مركز للدراسات التجارية الإسلامية. ويوجد في الكلية نفسها فرع للاقتصاد الإسلامي على مستوى قسم الدراسات العليا، لمنح درجة الماجستير والدكتوراه في هذا التخصص.

٢- جامعة الرياض- السعودية. ويوجد فيها قسم للاقتصاد الإسلامي.

٣- جامعة أم القرى- مكة المكرمة. ويوجد فيها أيضاً قسم للاقتصاد الإسلامي.

٤- جامعة الملك عبد العزيز - جدة. ويدرس فيها الاقتصاد الإسلامي (محاسبة زكاة. ونظم محاسبية في الإسلام).

---

[٦] في الخارج يدرسون الاقتصاد الاسلامي فلماذا لا ندرسه. الحاج سعيد لوتاه. مجلة الاقتصاد الاسلامي. مصدر سابق، العدد ٣ السنة الاولى ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م، ابحاث ودراسات مقترحة في مجالات الاقتصاد الاسلامي. د. حسين شحادته. مصدر سابق ، ص ١٨ - ١٩.

٥- جامعة قطر. ويدرس فيها الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة.

٦- جامعة بغداد- كلية العلوم الإسلامية. وتدرس فيها مادة الاقتصاد في مرحلة الماجستير، وتمنح فيها درجة الماجستير والدكتوراة في هذا الاختصاص. وقد كانت هذه الكلية تدرس مادة الاقتصاد الإسلامي للأعوام الدراسية ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩م. ولكن بعد ذلك تم إلغاء هذه المادة من المنهج التدريسي، دون بيان الأسباب التي دعت الكلية إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء.

٧- جامعة عين شمس- القاهرة. ويدرس فيها مساق إسلامي ضمن مساق النظم الاقتصادية.

٨- معهد الدراسات الإسلامية- القاهرة، ويمنح هذا المعهد درجة الماجستير والدكتوراة في عدد من الموضوعات الإنسانية منها (شعبة الاقتصاد الإسلامي).

٩- جامعة أم درمان - السودان، و فيها قسم للاقتصاد الإسلامي، يمنح درجة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه منذ عام ١٩٩٤م[٧].

وبعد هذا العرض المختصر لوضع الاقتصاد الإسلامي في الجامعات، نود أن نسجل الملاحظات التالية:

١- إن أول بادرة لتدريس مادة الاقتصاد الإسلامي ضمن المناهج الدراسية العامة، كانت في جامعة الأزهر في كل من كلية الشريعة وكلية التجارة[٨].

٢- إن جامعات دول الخليج العربي في السنوات الأخيرة، أولت عناية خاصة واهتماماً متميزاً في هذا الجانب، إذ تقوم برعاية البحوث الاقتصادية

---

(٧) تعقيب أ.د. علي أحمد بابكر / مدير جامعة أم درمان في مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات الذي انعقد في عمان في ١٩٩٤/٨/٢٣م.

(٨) محاضرات ألقيت على طلبة مرحلة الدكتوراة في العام الدراسي ١٩٩١م - ١٩٩٢م. كلية العلوم الإسلامية. جامعة بغداد، د. هاشم جميل عبد الله .

الإسلامية. إلا أنها لم تصل إلى درجة الطموح التي نرجوها للاقتصاد الإسلامي.

٣- إن الجامعات والكليات التي تعنى بالعلوم الشرعية، لم تعط للاقتصاد الإسلامي نفس الأهمية والمكانة التي تعطيها للمواد العلمية الأخرى.

وفي هذه المناسبة نقدم الدعوة إلى المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية، لتتولى مهمة إنشاء المراكز العلمية لبحوث الاقتصاد الإسلامي، لتكون عوناً للمهمة التدريسية في الجامعات، والكوادر الإدارية في مؤسساتهم ومصارفهم، التي تسير على أحكام الشريعة الإسلامية. إن طموحنا الذي نرجو له أن يتحقق في مجال تدريس الاقتصاد الإسلامي، هو أن تسعى الجامعات والكليات المعنية بالعلوم الشرعية والإنسانية لاستحداث أقسام متخصصة، لدراسة هذا العلم وبحث جزئياته وعناصره، ليكون في متناول طلبة تلك الجامعات والكليات، ولتسهم هذه الأقسام في إبراز المعالجة الشرعية لتنظيم الإسلام للأمور المالية والاقتصادية، وللوقوف على توجيهات الفقهاء وآرائهم في هذا الميدان. وإذا كان استحداث هذه الأقسام المتخصصة يتطلب كوادر علمية ذات اهتمام بهذا الجانب، - ربما يصعب توفيرها على الوجه الأكمل- فليس من الصعوبة أن تقوم هذه المؤسسات العلمية بتدريس هذه المادة كمفردة مستقلة، ضمن مفردات المنهج العام للدراسة الجامعية.

ومن هنا فإننا سنقدم مقترحاً متواضعاً لمنهج قسم الاقتصاد الإسلامي، موزعاً على السنوات الجامعية الأربع، عسى أن يكون ذلك فاتحة خير لمن يريد تنفيذ هذه الفكرة وتطبيقها في الدراسة الأكاديمية.

منهج مقترح لتدريس الاقتصاد الإسلامي:

بما أن المادة العلمية للاقتصاد الإسلامي تعتمد على المصادر الأساسية للشريعة الإسلامية. (الكتاب والسنة)، وعلى توجيهات الفقهاء وأقوالهم، فإن البداية يجب أن تكون بالشكل التالي:

١- حصر الآيات القرآنية التي تتعلق بالمسائل المالية والاقتصادية، لتكون في متناول أيدي طلبة هذا العلم والمختصين به. وقد قام بهذا الجهد الكبير في هذا العصر المرحوم الشيخ عيسى عبده، فقد جمع نحوا من سبعمائة وخمسين آية. وقال: هذا مبلغ جهدي وعلى الأجيال من بعدي أن تكمل ما بدأت.[٩]

٢- حصر الأحاديث النبوية الصحيحة، التي تهتم بتنظيم مسائل المال والاقتصاد، وتبويبها على أساس موضوعي، يعتمد التقسيم الفني لأركان العملية الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

٣- جمع المسائل الفقهية التي اتفق عليها فقهاء الأمة في كتاب مستقل، يتم تبويبه وفق الترتيب الذي يعتمده علماء الاقتصاد الوضعي، ليسهل للطالب الوقوف على تلك الآراء، وليمهد له الطريق للمقارنة بين ما يراه الاقتصاد الإسلامي وما هو موجود عند الاقتصاديين الوضعيين.

٤- إيجاد حلول منسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومتفقة مع آيات القرآن الكريم وأحاديث النبي - ﷺ - للمعاملات الحديثة، التي تبرز من خلال العمل اليومي للمؤسسات الإسلامية المعاصرة.

---

(٩) نحو تأصيل منهجي للاقتصاد الإسلامي. أحمد عبد الهادي طلخان. مجلة الاقتصاد الإسلامي. دبي، العدد ٣، ١٤٠٢ هـ ١٩٨١م، ص ٢٨-٢٩.

٥- حصر موضوعات الاقتصاد الوضعي ومناهجه في كتاب ميسر، ومدعوم بشروح وإيضاحات تتيح للطالب في المساقات الشرعية الإسلامية سهولة فهم تلك الموضوعات، والاطلاع على مفاهيمها ومصطلحاتها.

وبناء على هذه الأسس المتقدمة نكون قد بدأنا في تأصيل منهج علمي للاقتصاد الإسلامي، يستمد ضوابطه من الكتاب والسنة، وآراء الفقهاء وتوجيهاتهم، بعيداً عن التأطير والتوفيق والإسقاط، ويعتمد على الأصالة في البحث والدراسة دون محاولة لإثبات أن الاقتصاد الإسلامي جاء متفقاً مع هذه المدرسة أو تلك؛ لأنه أقدم منها من الناحية الزمنية، وأكثر دقة وإصابة للحقيقة، لأنه منهج الله وشرعه. وهو تعالى الأعلم بما يصلح البشر ويقيم دعائم الحياة الفاضلة لهم ﴿فأقم وجهك للدين حنيفا. فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾.[١٠]

وبعد أن بينا الصيغة التي يمكن اتباعها في تحديد المادة المعرفية للاقتصاد الإسلامي، رأيت من المناسب أن أضع مفردات محددة لمنهج مقترح، يصلح أن يكون أساساً لكلية أو قسم مختص بالاقتصاد الإسلامي.

---

[١٠] سورة الروم، آية ٣٠.

السنة الاولى		السنة الثانية	
المادة	عدد الساعات	المادة	عدد الساعات
١- مبادىء الاقتصاد	٢	١- نظرية جزئية	٢
٢- مبادىء الإحصاء	٢	٢- مصارف ومصارف إسلامية	٣
٣- نقود ونقود إسلامية	٣	٣- إحصاء اقتصادي وحاسوب	٣
٤- مبادىء المحاسبة	٢	٤- تاريخ إسلامي	٢
٥- مبادىء الإدارة وأصولها الإسلامية	٢	٥- رياضيات	٢
٦- الحاسوب	٢	٦- أصول الفقه	٢
٧- مدخل الفقه	٢	٧- فقه المعاملات	٢
٨- فقه	٢	٨- فكر اقتصادي إسلامي/تبادل	٢
٩- فكر اقتصادي إسلامي/إنتاج	٢		
السنة الثالثة		**السنة الرابعة**	
المادة	عدد الساعات	المادة	عدد الساعات
١- نظرية كلية	٣	١- نظم اقتصادية مقارنة	٢
٢- مالية إسلامية عامة	٢	٢- اقتصاد دولي	٢
٣- تنمية إسلامية	٣	٣- السياسات الاقتصادية والتخطيط	٢
٤- اقتصاد رياضي	٢	٤- اقتصاد تطبيقي	٢
٥- أصول الفقه	٢	٥- تقييم جدوى وأداء	٢
٦- فقه المعاملات المقارنة	٢	٦- مشكلات معاصرة ومشروع بحث	٢
٧- اللغة العربية	٢	٧- الفقه المقارن	٢
٨- فكر قتصادي إسلامي/توزيع	٢	٨- أحاديث الأحكام	٢
		٩- اللغة العربية	٢
		١٠- فكر اقتصادي إسلامي/استهلاك	٢

أما في مجال الدراسات العليا؛ (مرحلتي الماجستير والدكتوراه) فإن المنهج التدريسي للاقتصاد الإسلامي في هذه المرحلة، يفضل أن يكون منصباً على رواد الفكر الاقتصادي الإسلامي وإسهاماتهم في هذا الميدان، ودراسة كتبهم دراسة تحليلية نصية، للوقوف على الأسلوب الذي اعتمدوه في معالجة القضايا والمعاملات، والمواقف المستجدة المتعلقة بحياة الناس الاقتصادية والتجارية، وللاطلاع على أسلوب التنظيم للمالية الإسلامية، وبيان شكل التشريعات المتعلقة ببيت المال «الموازنة العامة» إيراداً وإنفاقاً فضلاً عن التركيز على السياسات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي، وأهدافها العامة وفقاً لكل مرحلة من المراحل المتباينة، التي تعيشها الأمة وتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية في العصر الحاضر.

ومن المفيد هنا أن نحدد قائمة بالبحوث والمحاور الموضوعية، التي نراها ضرورية ومهمة لتكون في متناول طلبة الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراة. وسنقوم بترتيب هذه البحوث حسب تسلسل أركان العملية الاقتصادية؛ إنتاجاً وتبادلاً وتوزيعاً واستهلاكاً. ومن ثم التعرض إلى محاور أخرى لها علاقة بالنقود السياسية الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي.

المحور الأول - الإنتاج:

١- الأرض وعوائدها في الاقتصاد الإسلامي

- المباديء الأساسية لملكية الأرض في الاقتصاد الإسلامي.
- الأساس الفلسفي للملكية في الإسلام (الاستخلاف الفردي والجماعي).
- التسخير لمعطيات الطبيعة ومشكلة الندرة النسبية والحلول الإسلامية لهذه المشكلة.

- أهم المباديء الإسلامية في استعمال الأرض (إحياء الموات).
- الموارد المائية والموارد المعدنية في باطن الأرض.
- نظام المزارعة والمساقاة في الاقتصاد الإسلامي.

٢- العمل في الاقتصاد الإسلامي.
- العمل: أهميته، مجالاته في الإسلام.
- الحث على العمل بالتوجيه الذاتي والموضوعي.
- واجبات الدولة تجاه العمل والعمال.

٣- رأس المال في الاقتصاد الإسلامي.
- مفهوم المال في القرآن والسنة وفي الفقه الإسلامي.
- تنظيم العلاقة بين العمل ورأس المال.
- مشاركة رأس المال في العملية الإنتاجية.

٤- التنظيم والإدارة في الاقتصاد الإسلامي.
- ماهية التنظيم كعامل في الإنتاج.
- الفعاليات التي لا يقرها الإسلام.

أ- الاحتكار بكل أنواعه.

ب- الاستغلال بكل أشكاله.

جـ- التلاعب بالعملة.

د- التواطؤ بين طرفي المبادلة.

المحور الثاني - التبادل:

- نظرية القيمة في المذهب الاقتصادي الإسلامي.
- القيمة التبادلية ومبدأ التراضي في الإسلام.
- الأصول الشرعية لمبدأ التراضي في الاقتصاد الإسلامي.
- معايير السياسة السعرية وارتباطها بالعملية الاقتصادية.
- الصياغة السعرية في الاقتصاد الإسلامي.
- أنواع البيوع الإسلامية وأشكالها وصيغها.
- التسعير وحكمه في الفقه الإسلامي ودوافعه.
- جهاز الرقابة السعرية (الحسبة) في الاقتصاد الإسلامي.
- الحسبة ودورها في تنظيم الأسواق ومراقبة الأسعار.
- سياسة حرية التجارة والتبادل التجاري.
- القيمة والأسعار عند المفكرين الإسلاميين.

أ- ابن خلدون - الاتجاه الموضوعي.

ب- ابن سينا - الاتجاه الذاتي.

المحور الثالث - التوزيع:

- التوزيع في القرآن الكريم والسنة الشريفة.
- توزيع ما قبل الأنتاج.

أ- الأرض وأشكال ملكيتها.

ب- معطيات الأنتاج الأخرى - المعادن والمياه وغيرها.

ج - الموارد البشرية.

- توزيع ما بعد الإنتاج - توزيع الدخول.

أ- الأجر في الاقتصاد الإسلامي، ومفهومه في الكتاب والسنة.

ب- أنواع الأجور وطريقة دفعها.

ج- تطور الأجور والسياسة الأجرية عبر التطبيقات الاقتصادية الإسلامية.

- الفائدة (الربا) عائد رأس المال.

أ- مبدأ تحريم الربا وأنواع الربا.

ب- حكمة تحريم الربا.

ج- الصور المختلفة التي يتخذها الربا.

- الربح (عائد المنظم).

أ- معايير هامش الربح في الاقتصاد الإسلامي.

ب- الربح في مال الشخص.

ج- الربح في مال الغير.

- الأسس الحقوقية للتوزيع في الاقتصاد الإسلامي.
- دور العمل والحاجة، وحد الكفاية في ترتيب أسس التوزيع.
- موارد بيت المال ومصارفه وأثرها في عملية إعادة التوزيع.

المحور الرابع - الاستهلاك:

- مفهوم الاستهلاك وطبيعة تدرجه التاريخي.
- السلع والخدمات في الاقتصاد الإسلامي.
- الحاجات ودورها في العملية الاستهلاكية.
- المنهج الإسلامي للاستهلاك.

- ضوابط الاستهلاك ومحدداته في الاقتصاد الإسلامي.
- الإسراف والتبذير والترف وأحكامها في الإسلام.
- سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي.
- قواعد المفاضلة لدى المستهلك المسلم.
- الاستهلاك وعلاقته بالأنشطة الإنتاجية في الإسلام.
- الاستهلاك وعلاقته بالأنشطة الاقتصادية الأخرى.

أ- علاقة الاستهلاك بالادخار.

ب- علاقة الاستهلاك بالتبادل.

ج- علاقة الاستهلاك بالتوزيع.

المحور الخامس - النقود:

- التنظيم النقدي في الاقتصاد الإسلامي.
- النظام المصرفي وموقف الإسلام منه.
- المصارف اللاربوية في الاقتصاد الإسلامي.
- السياسة النقدية في المذهب الاقتصادي الإسلامي.

المحور السادس - السياسة الاقتصادية:

- دور الدولة في الحياة الاقتصادية في الإسلام.
- حدود تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية في الإسلام وأشكالها.
- الأهداف العامة والخاصة بكل مرحلة من المراحل.

(العدالة الاجتماعية هدف دائم وأصيل في الاقتصاد الإسلامي).

- السياسة السعرية في الاقتصاد الإسلامي.

- السياسات الاقتصادية الإسلامية في حقول التمنية:
  أ - الزراعية.
  ب- الصناعية.
  ج - الخدمات.

وهناك موضوعات وجزئيات أخرى لها علاقة بالأنشطة الاقتصادية، تتطلبها ظروف كل مرحلة على حدة، يمكن معالجتها ومتابعة البحث فيها، للوقوف على رأي الاقتصاد الإسلامي فيها. كما أن هناك أشكالاً متعددة من المعاملات المستجدة، التي تطرأ على المصارف الإسلامية اللاربوية، ينبغي متابعتها ودراستها، واستكشاف رأي الإسلام في كل معاملة من هذه المعاملات، تصل كل جزئية أو معاملة منها إلى أن تكون بحثاً من بحوث الدراسات العليا؛ الماجستير والدكتوراه.

التوصيات

وأخيراً يمكن لنا أن نقدم التوصيات التالية:

١- أن تعنى جامعات العالم الإسلامي بتدريس الاقتصاد الإسلامي، ورعاية جهود البحث العلمي في مجالاته، وتوفير الوسائل اللازمة لخدمته، من خلال المكتبات الوثائقية، ومنح التفرغ وإصدار الدوريات، وتبادل الزيارات والخبرات وتكوين المراكز والجمعيات العلمية المتخصصة في هذا الميدان.

٢- أن تصل عملية تدريس الاقتصاد الاسلامي في الجامعات إلى المستوى، الذي يجعل الدراسة الاقتصادية في تلك المؤسسات قائمة على الأطر والمنهجية الإسلامية، لتتكون عقلية أبناء الأمة على أساس قيم الإسلام وغاياته وتصوراته، محققة بذلك وحدة العقيدة والفكر والممارسة.

٣- القيام بإجراء البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات الاقتصاد الإسلامي، وتأليف الكتب الدراسية المنهجية التي تسد حاجة الجامعات الإسلامية في مجال الاقتصاد، والعمل على إقامة دورات تدريبية لسد احتياجات المؤسسات الاقتصادية الإسلامية.

٤- توثيق عرى التعاون بين كافة الجامعات والمؤسسات العلمية التي تقوم بالبحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي، للاطلاع على البحوث والدراسات في هذا الموضوع، وجعله في متناول جميع تلك المؤسسات العلمية.

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين